الفصل الخامس

النظريـــات العلميـــة المفســـرة للسلوك الانحرافي - الإجرامي

مرت التفسيرات المتعلقة بالسلوك الإنساني - ومن بينها السلوك الانحرافي الإجرامي - بمراحل عدة. وكانت كل مرحلة انعكاسا لتطور التفكير الإنساني على وجه العموم، ويتميز السلوك الإنساني بالتشابك والتعقيد، ويؤدي ذلك بالنسبة للباحثين في العلوم الاجتماعية والنفسية إلى صعوبة فهم العوامل والمسببات لمشكلات السلوك وتفسيرها في ضوء تلك التعقيدات فهما موضوعيا.

ويرى الدكتور سمير نعيم أن العلوم الاجتماعية ما هي إلا «منتج اجتماعي»، تتأثر بالمجتمع الذي تتواجد فيه وبقيمه السائدة، مما يبعد هذه العلوم إلى حد كبير عن صفة الحيادية، التي لابد للباحث أن يتحلى بها (١٢١:١٩٨٥). لذا يرى نعيم أن أي مشكلة اجتماعية يجب أن تدرس في ضوء معطيات البناء الاجتماعي ونظمه المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وذلك ضمن سياقه الزمني (نفس المرجع ص ١٢٨).

وإذا ما تتبعنا مشكلة الجريمة والانحراف عبر التاريخ لوجدنا مدى تأثر النظرة إلى عواملها وأسبابها بالظروف السائدة في المجتمعات المعنية وفي كل مرحلة من تلك المراحل التاريخية.

فقديما اعتمدت القبائل البدائية في تفسيرها للانحراف والجريمة على تصور كلي للكون المحيط، قائم على الاعتقاد بأنه تتحكم فيه قوى خفية شريرة (Witch-Spirits)، تهدف إلى إلحاق الأذى بالإنسان، وتأمره باتباع سلوك شرير وارتكاب الجرائم، وللتصدي لمثل هذه القوى الشريرة يتحتم على الإنسان أن يقوم بأعمال طقوسية معينة تدخل ضمن المعتقدات الدينية البدائية (طالب، حسن ١٩٩٧:٥٨).

وعند قدماء الإغريق كان الاعتقاد السائد في المرحلة الأولى من التفكير الإغريقي يعتمد على النظرة الميتافيزيقية أو الفكر الأسطوري البعيد عن المنطق و'لتفكير العلمي، فكانت الظواهر الطبيعية تفسر في ضوء قوى فوق طبيعية (إلهية) خارقة تفوق قدرة الإنسان، فطبقا لهذا الرأي كانوا يعتقدون أن الطبيعة كانت محكومة بقوى غيبية، وكل ما يحدث في الأرض هو نتيجة لهذه القوى، ومنها الجريمة، فالمجرم على هذا الأساس ما هو إلا شخص سيئ الحظ تعيس، أصابته اللعنة الربانية.

واستمر هذا الاعتقاد اللاهوتي في تفسير الجريمة حتى فترة متقدمة من التفكير اليوناني، ولكنه اختلط بالتفكير المنطقي، فنجد مثلا أفلاطون Plato نفسه عندما يتطرق للجريمة يتكلم عن الشيطان ودخوله لجسم الفرد وأمره بالجريمة، ولكي يتخلص الفرد من العمل الإجرامي ما عليه إلا أن يتخلص من الشيطان بداخله، علما بأن أفلاطون ومن بعده أرسطو قد قاما بمحاربة الأفكار الخرافية وغير العقلانية والجهل بصفة عامة، وخاصة ما قاما به من محاربة الأفكار السفسطائية التي تشكك في القيم وتدعو إلى نسبية الحقيقة والفضيلة (نفس المرجع ص٥٩).

وكان سقراط من ضمن فلاسفة المرحلة الهيلينية، وقد تعرض لموضوع الجريمة، وذلك في سياق الحديث عن الفضيلة والرذيلة، فربط بينها وبين الجهل

والعلم، ويفسر أبوحسان رأي سقراط في الجريمة حيث يقول:

« الفرد يسلك مسلك الجريمة نظرا لجهله، وليس عن عمد أو قصد، ولو عرف طريق الفضيلة لاتجه إليها، وحسب رأيه فإن العلم هو أساس الفضيلة وأساس قمع الجريمة ومحاربتها».

أما في كتابه « القوانين»، فقد عالج أفلاطون - كما يضيف أبوحسان - الانحراف، حيث رأى أن السلوك الإجرامي لا يرجع إلى سبب طبيعي في الإنسان، ولكنه يرجع إلى تأثير الأرواح الشريرة تارة، وتارة أخرى إلى اتباع مسالك الشيطان الذي بداخله.

أما تفسيرات القرون الوسطى للجريمة فكانت انعكاسا للفكر السائد في أوربا آنذاك، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية تمارس سيطرة كاملة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكان نظام الإقطاع في القرون الوسطى هو السائد في أوروبا، وفي ظروف كهذه تأثر الفكر، فأصابه الانكماش والانحصار، وأصبح بعيدا عن العلم والمنطق السليم، وعرفت القرون الوسطى في أوروبا، «بعصر الظلام»، وسادها « خليط هجين من الأفكار اللاهوتية الكنسية والفكر الإغريقي غير المنقح».

وانسحب هذا النوع من التفكير على الظاهرة الإجرامية وتفسيراتها، فوفقا للتعاليم الكنسية فإن الجريمة هي انتهاك للقانون الإلهي، وبهذا المفهوم تكون الجريمة انتهاكا للقانون الكنسي قبل أن تكون انتهاكا للقانون الإنساني، وهي تحدث نتيجة لتأثير الأرواح الشريرة واتباعا لمسلكها ومسلك الشيطان والجن، وعلى هذا الأساس أيضا تتم معالجة الجريمة، حيث يكون العقاب مزيجا من الطرق القانونية واللاهوتية، ومن أمثلة العقاب القيام بحلقات استخراج الجن وحرق بعض المذنبين، وإلى جانب التفسيرات اللاهوتية (الكنسية) والخرافية،

وجدت أيضا تفسيرات قد تتصف بنوع من العقلانية، وهي أن السلوك الإجرامي كان يفسر على أساس ضعف خلقي وأخلاقي لدى الأفراد (نفس المرجع ص٦١).

وإذا ما انتقلنا إلى الواقع الاجتماعي الذي ساد أوربا في القرن الثامن عشر، سنجد أن تفسير الجريمة كان تعبيرا للفكر السائد في تلك الفترة وما كان يعتري ذلك الواقع من مشكلات، فقد كان مؤرخو الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر يعتبرون ظاهرة انحراف الأحداث مشكلة اجتماعية - صاحبت مع غيرها من المشكلات - تحول المجتمع التقليدي نحو الصناعة وسكنى المدن، فقد لوحظ وقتها في تلك المدن ارتكاب صغار السن لأعمال منافية للآداب وتكوين عصابات مهمتها السرقة وإثارة الشغب.

وبالعكس من ذلك، فقد كانت الحياة في القرى في نفس تلك الفترة تتميز بالاستقرار وبتماسك أفراد المجتمع، وسيادة العلاقات الأولية المبنية على المعرفة التامة بين أفراد المجتمع بعضهم بعضا، حيث كان كبار السن يقومون بالمسئولية الجماعية تجاه تربية الأبناء وتعليمهم أنماط السلوك المتعارف عليها اجتماعيا، لذلك كانت نسبة انحراف الأحداث منخفضة نسبيا في تلك المجتمعات التقليدية.

وعند بدء الصناعة وتركزها في المدينة واحتياجها إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، انتقل سكان القرى الذين كانوا يعملون في الفلاحة أو الصيد أو غيرها من الحرف البسيطة، إلى المدن للعمل في الصناعة، ورغم تحسن دخلهم - حيث كانوا يتقاضون في المدن أجورا عالية مقارنة بتلك التي كانوا يحصلون عليها في القرية - إلا أن ظروف العمل في تلك المصانع لم تكن جيدة، فقد كانت تستعين بالنساء والأطفال، وكانت ساعات العمل طويلة والظروف صعبة، وكانت مناطق

السكن فقيرة ومكتظة بآلاف المهاجرين، مما حرم الصغار من متابعة الكبار لهم (التير، مصطفى عمر ٦٤: ١٩٩٠) وبمقارنة ما كان يحدث في الدول الأوربية في تلك الأزمنة بما يحدث الآن في المنطقة العربية، سنجد تطابقا للنتائج بين هذه المجتمعات، هذا ما توصلت له نتائج الدراسات التي أجريت في المنطقة العربية، والتي ذكرناها في فصل سابق من هذه الكتاب.

كذلك شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر الاضطرابات والفوضى في أوربا، نتيجة لحالات العصيان والثورات، مما أدى إلى بزوغ فجر العلوم الاجتماعية، والتي كان المأمول منها أن تكتشف قوانين توضع من خلالها أسس عملية للسلام الاجتماعي، غير أن هذه العلوم لم تكن على وتيرة واحدة، فتشعبت التفسيرات لديها، وتفاوت كل منها في الرؤية للمشكلات الاجتماعية.

ففي البداية كانت المذاهب الفكرية لعلماء الجريمة محافظة، ورفضوا كل الأفكار الجديدة والتغيير، مفضلين الترتيبات الاجتماعية السائدة، كقاعدة للنظام الاجتماعي، وكقواعد منظمة للناس في المجتمع، فكانت الجريمة بالنسبة لهم تمثل انتهاكا للانسجام الطبيعي في المجتمع، كما كانت تعتبر تهديدا لوجوده، أكثر من كونها رد فعل للظروف المجتمعية السائدة (Quinny 1979 :4)، وعلى هذا الأساس دعوا إلى أن يكون التعامل معها بالدرجة التي تتناسب مع مدى خطورة الجريمة من وجهة نظرهم، دون أن يتحملوا البحث عن أسبابها.

وفى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، كانت نظرة علماء الاجتماع للانحراف مختلفة عما سبق، حيث أصبح الانحراف يعتبر مرضا أو قصورا (باثولوجيا) يعاني منه الحدث ويجب علاجه، أكثر من كونه وصمة أخلاقية تصم الحدث الذي يجب نبذه، غير أن هذا الرأي بعد ذلك أصبح ينظر إليه بنوع من

التحفظ (Walker 1979 :3). وهو الأمر الذي توصل له العلماء فيما بعد، نتيجة تقدم البحوث الميدانية.

وبنهاية القرن العشرين، بدأت تطورات جديدة في العلوم السلوكية، حيث تم التركيز على تأثير الظروف الاجتماعية على السلوك البشري، والنظرة للإنسان على أنه وحدة سايكو- بيولوجية، تعيش في بيئة اجتماعية (إسماعيل، سيد عزت ١٩٨٤:٤). وهذا يعني ضرورة أن يفسر الانحراف في ضوء تكامل العوامل النفسية والبيولوجية والاجتماعية، ورغم ذلك ما زالت هناك الكثير من التفسيرات التي تختلف فيما بينها، طبقا لاختلاف الأنسقة الزمانية والمكانية لمنظريها، وكذلك وفق الاختلافات الأيديولوجية والفكرية بينهم.

وربما يكون من المفيد هنا الرجوع إلى الأدبيات النظرية لمعرفة مدى تأثير انظام الاجتماعي وفق السياق الزمني على منظري هذه الأدبيات.

وفي دراستها للسلوك الإجرامي والانحراف استمدت الدراسات العربية التي أجريت في إطار النظريات الغربية فروضها، وفسرت نتائجها بناء على ما تقول به تلك النظريات، ظنا منها أن تلك التفسيرات تنطبق على كل مجتمع وفي كل زمان، وهي بهذا غير مناسبة لتفسير السلوك في مجتمعاتنا العربية، وفي الوٰقع فإن النظريات العلمية ما هي بالضرورة إلا انعكاس لطبيعة وظروف وتاريخ ذلك المجتمع الذي نشأت فيه، ومن الصعب أن تفسر السلوك في مجتمع آخر يختلف عنه جذريا في تاريخه وظروفه وثقافته ونظامه الاجتماعي.

وهذا لا يعني على أي حال أن استخدام النظريات الغربية عديمة القيمة تماما، ولكن من المهم أن نعلم أن في تطبيقنا لهذه النظريات لتفسير السلوك الإجرامي في مجتمعاتنا العربية أن نضع في الاعتبار طبيعة الظروف التي تحكمت في نشأتها،

وطبيعة المجتمعات التي نشأت فيها، ثم تطويعها بطريقة تتناسب مع الواقع الـذي يراد دراسة الجريمة والانحراف فيه(نعيم، سمير ١٢٠:١٩٨٥).

على وجه العموم، يمكن تقسيم التفكير العلمي الغربي في تفسير الجريمة والجنوح إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة الأولى: التفسيرات الذاتية، وهي تلك التي تربط أسباب الجريمة والجنوح بالخصائص الذاتية للفرد، المجموعة الثانية: التفسيرات الموضوعية، وهي تلك التي ترجع حدوث الجريمة والجنوح إلى أسباب اجتماعية، ولكل من هاتين المجموعتين نظريات تختلف فيما بينهما طبقا لوجهات نظر كل من جاء بها، وفي الفصل التالي نتناول أهم النظريات من كل مجموعة.

obeikandl.com